

كشف مصدر عسكري جزائري النقاب عن اعتقال 87 شخصا، من بينهم 9 أجنب، بتهمة تهريب السلاح من ليبيا منذ بداية العام الحالي.

وقال المصدر في تصريح لصحيفة "الخبر" الجزائرية الصادرة صباح اليوم، الأحد، إن أجهزة الأمن وجهت للمعتقلين تهم تهريب السلاح من ليبيا، موضحا أن أجهزة الأمن تحقق حاليا في تورط 7 لبيين، اثنان منهم يوجدان رهن الحبس وإرهابي موريتاني موجود حاليا في ليبيا مع القيادي في إمارة الصحراء بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الموريتاني عبد الرحمن التندغي المتابعين، بتهمة تكوين شبكة تهريب أسلحة من ليبيا إلى الجزائر.

وكانت الجزائر قد رفعت ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار بزيادة 6 مليارات دولار عن الميزانية السنوية المبدئية التي قررها قانون المالية لعام 1102، من أجل حشد المزيد من جنودها على الحدود مع ليبيا لتشديد المراقبة ومنع تسلل المحسوبين على تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من وإلى ليبيا.

وأوضحت تقارير صحيفة أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفلقة قرر خلال اجتماع المجلس الأعلى للأمن في شهر مارس الماضي تخصيص مبلغ مالي عاجل لتمويل الجهد العسكري والأمني في الحدود.

ونقلت التقارير عن مصدر مطلع قوله إن الإنفاق العسكري يشمل زيادة القدرات الحركية لسلاح المشاة بتعزيزه بالآلاف من السيارات الخفيفة والعربات المصفحة التي يمكنها العمل في الصحراء بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على وسائل المراقبة الجوية والالكترونية للحدود في أقصى الجنوب باقتناء طائرات استطلاع متطورة يمكنها البقاء في الجو لأكثر من 12 ساعة، وكذلك تطوير وسائل الاتصال بين القوات العاملة في المناطق النائية في أقصى الجنوب والتي تضاعف عددها في السنوات الأخيرة عدة مرات.

وأضاف المصدر أن هذه الخطوة تتزامن مع زيادة المخاطر الأمنية التي تواجهها الجزائر بدءاً من التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والمخاطر الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة في المنطقة بسبب فوضى السلاح في ليبيا مع انهيار النظام الأمني هناك.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 20/11/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfaraq.com